العدد (4102) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (3) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكد مستشار بشؤون الاستثمار إن سوء الاختيار والفساد وعدم التزام الكثير من الوزارات والهيئات بمعايير الإحالات في نظام العقود الحكومية وإحالة معظم الوزراء عقود المشاريع حسب هواهم، تسبب لنا بكارثة وخراب في جميع المشاريع الستراتيجية في العراق، لكن الحكومة تتجه لمعالجة هذا جذرياً، الى ذلك دعا خبير اقتصادي الحكومة الى محاسبة المقصرين في انجاز المشاريع وتغيير كل العاملين عليها في كافة الوزارات، لأن من العار السكوت على من أهدر مواردنا المالية في مشاريع وهمية وأخرى متلكئة وفاشلة.

مستشار لشؤون الاستثمار: الفساد وعدم الالتزام بمعايير الإحالة أنتج مشاريع فاشلة

■ خبير: على الحكومة محاسبة المقصرين وتغيير موظفي أقسام العقود بجميع الوزارات

□ بغداد / زهراء الجاسم

أعوام ماضية، وهو موضوع واضح ونراه في انشاء الجسور المتخلف وتقدر خسائر العراق بحسب مختصين ٢٠٠ مليار دولار جراء تعثر المشاريع، وكان الفساد من أهم الاسباب التي حالت دون إكمال آلاف المشاريع وتعطيلها في العراق، فمنذ عام ٢٠٠٣- وحتى اليوم، كان مصير المال العام إما السرقة أو الهدر في مشاريع لم تنجز وأخرى توقفت واندثرت لمرور سنوات عديدة على توقفها، ولم يتم الحديث حتى عن المخصصات التي انفقت عليها من قبل الدولة.

يقول ثائر الفيلي وهو المستشار لشؤون الاستثمار في حديث لـ(المدى)، ما سوف تتداركه الحكومة في الأيام القادمة من هذا العام هو أهمية ادارة المشاريع الستراتيجية القادمة، وقدرة هذه الإدارة في بناء العراق والبنية التحتية له، خاصة وإن الكل يعلم كيف أثرت سوء ادارة هذه المشاريع على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، ناهيك عن سوء نوعية المشاريع التي فوتت الفرصة على بناء العراق للنهوض بواقعه الخدمي، مشيراً الى وجود عدة عوامل أدت الى أن يبقى العراق بدون مشاريع خدمية ومشاريع بنى تحتية كالطرق والمستشفيات أو المدارس أو محطات تصفية المياه ومحطات المجاري والكهرباء، متابعاً: نعم الفساد كان وراء هذا الواقع لكن ليس هو فقط، بل إن الجهل والتخلف الموجود في إدارة المشاريع هو من أدى بالفعل الى وجود نقاط ضعف قوية، تحاول الدولة الآن تفادي تلك الأخطاء.

وبين،إن أهم هذه النقاط هي سوء الدراسات لتلك المشاريع، حيث كانت المشاريع تبدأ دون دراسة جدوى حقيقية اقتصادية وفنية أو جدوى للبنية التحية لهذه المشاريع،أما العامل الآخر فهو سوء التصاميم والمواصفات،لأن معظم تصاميم مشاريعنا متخلفة وتعود الى حسب رغباتهم، لان عملية تخويل الوزير بإحالة العقود ما دون الـ٥٠ مليون دولار والسيء جدا. وذلك لوجود عدد من المقاولين يدفعون اموالا الى المكاتب الاستشارية في الدولة لتصمم الجسر بمواصفات رديئة متخلفة، حتى يأتي هذا المقاول المتفق معه لإ نجاز ذلك الجسر باقل سعر، مستدركا: أما النقطة الثالثة فهي عدم التزام الكثير من الوزارات والهيئات بمعايير الإحالات في نظام العقود الحكومية، حيث إن معظم الوزراء يحيلون العقود للمشاريع سابقا في العراق حيث تتم عملية اختيار المقاول على اساس الولاء السياسي أو الفساد والرشوة، ومع اننا نعلم أن هناك الكثير من المقاولين ليسوا جيدين لكنهم توسعوا مالياً بسبب قدرة الوزير الفلاني على إحالة مشاريع عملاقة لهم، مما أنتج لدينا مقاولات ضعيفة جداً معظمها لم يكتمل، ومقاولة أنشاء المدارس خير دليل، حيث تم دفع أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ما نسبته ٦٠٪ من قيمة انجاز هذه المدارس، وذلك لعمل ٩٠ مدرسة، لكن لم ينجز منها سوى ١١ مدرسة، مع مرور أكثر من ٧ اعوام على هذه المقاولة، وبمئآت الملايين ومازالت لدى المقاول، أليس هذا سوء اختيار وفساد وكارثة يجب ان لا تتكرر.

ويستطرد قائلا، اما النقطة الخامسة وهي الأهم فهي سوء الاشراف الهندسي، وهذا الذي يعد من أهم مواطن إخراج مشروع ناضج هندسي صحيح، حيث يجب أن يكون الاستشاري المشرف متمكناً وغير فاسد، لكن أيضاً الاشراف الهندسي كان بحق سبب خراب وتلف المشاريع وعدم اكتمالها، حيث أن عدداً من المستشارين المشرفين كانوا يكتبون سلف انجاز وهمية وبعشرات المشاريع ليأخذ المقاول ٤٠ أو ٥٠ ٪ عن قيمة المشروع كإنجاز، في حين لم ينجز أكثر من ٢ أو ٣٪ من المشروع، مؤكداً إن كل ما تم ذكره أدى الى تخريب جميع المشاريع الستراتيجية للعراق وهذا لن يتكرر مرة أخرى لأن الحكومة متوجهة لمعالجته جذرياً.

من جهة أخرى يقول الخبير الاقتصادي عامر الجواهري في حديث لـ"(المدى)، نحن وبعيداً عن كل التفاصيل، بدون وجود ادارة رصينة مهنية كفوءة صاحبة إرادة حقيقية من أجل مصلحة الوطن وكوادر تعمل بهذا الاتجاه، فكل حل يأتي يعد ترقيعاً لشقوق كبيرة، ثانياً يفترض أن يكون التأكيد على وجود أولويات لاختيار المشاريع في ضوء ما يطرح من موارد ودراسات جدوى لتلك المشاريع مبنية على ما ستقدمه من خدمة وانتاجية ومن تعزيز للبنى التحتية وهذه الأولويات عندما ترتبط بالموارد مع وجود ادارة كفوءة وحريصة عندئذ سنعالج باقي الأمور، متابعاً: من جهة اخرى فإن المشاريع الوهمية تأتي من خلال وجود إدارات رصينة، وهذه جوانب مهمة، نعم إن وجود دراسات جدوى ضرورة قصوى لكن كل المشاريع السابقة أعدت لها دراسات جدوى وزعموا حينها إنها رصينة ومتكاملة، وهنا المشكلة بالتأكيد ليس في دراسة الجدوى بل في اختيار المشروع واولويته وماذا سيؤدي من خدمة حقيقية للبلد.

ويرى الجواهري: إن محاسبة جميع من قصر في هذا الجانب هي الحل، فاليوم ليس الانجاز هو التشخيص، لأن من العار على من مرّت من خلاله تلك المشاريع، وعار على من سكت عندما عرف أن هناك مشاريع وهمية واخرى متلكئة ولم يحاسب المتسبب بها، بالتالي نحن ندعو الى وجود محاسبة أولا من ثم الانطلاق الى اعداد مشاريع حقيقية، كما لابد من تغيير كل العاملين على المشاريع في كافة الوزارات طالما فشلنا فشلاً ذريعاً وأضعنا موارد مالية وسرقت دفعات المقدمة، حيث ان الشوارع والجسور التي انجزت مثال على الفشل الكبير والكبير جدا، اليوم الا يجب أن نحاسب من نفذ تلك المشاريع، مؤكداً: اننا لن ننجح في العراق اذا لم نجلب شخصاً ما ونضعه أمام شاشات التلفاز ونقول ماذا عملت وأين انجازك وما هو تقصيرك وكيف ستحاسب، لن نغير شيئاً، وسنبقى ندور في حلقة مفرغة دون تغيير أو تطور.

مشاريع متعثرة واستمثارات وهمية

مال وأعمال

■ النفط تعلن عن زيادة إنتاج الغاز المصاحب في البصرة % 80

الى ذلك أعلنت وزارة النفط، عن تحقيق زيادة "غير مسبوقة" في استثمار الغاز الخام في مشروع شركة غاز البصرة بنسبة ٨٠٪، مع تحقيق استثمار ٢٣٠ (مقمق) من حقول الجنوب وميسان.

وقال وزير النفط جبار علي اللعيبي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "العراق حقق زيادة غير مسبوقة في استثمار الغاز الخام المصاحب للعمليات النفطية في مشروع غاز البصرة بنسبة تصل الى ٨٠٪ في مطلع شهر كانون الثاني من العام الجديد ٢٠١٨ مقارنة بنفس الشهر من العام ٢٠١٧"، مبينا أن "القدرات الاستثمارية لهذا المشروع وصل الى معدل ٩٠٠ (مقمق) قدم مكعب قياسي باليوم".

وأضاف اللعيبي، "تم أيضا تحقيق زيادة أخرى في استثمار الغاز الخام من حقول شركة غاز الجنوب وشركة نفط ميسان تصل الى معدل ٢٣٠ (مقمق) مليون قدم مكعب قياسي باليوم"، مشيراً الى أن "الإنجاز الكبير سيعزز من قدرات البلاد في تصدير الغاز السائل والكازولين الطبيعي وسيعظم من التنمية المستدامة ويزيد من ثقة المستثمرين لمشاريع البتروكيماويات والأسمدة لوجود استقرار في وفرة المادة الخام لهذه الصناعات وهو الغاز المكرر".

وتفيد التقديرات الأولية لوزارة النفط بأن العراق يمتلك احتياطياً يقدر بنحو ١٣٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، حيث أن نحو ٧٠٪ من الغاز العراقي هو غاز مصاحب لاستخراج النفط، ويحل العراق المرتبة الحادية عشر بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي بعد كل من روسيا وإيران وقطر والسعودية والإمارات وأميركا ونيجيريا وفنزويلا والجزائر.

الى ذلك أعلن مسؤولان بقطاع النفط العراقي، عن تسجيل مستوى قياسي بصادرات النفط الخام من موانئ البصرة الجنوبية خلال الشهر الأخير من العام المنصرم.

وذكرت رويترز نقلا عن المسؤولين، اللذين لم تذكر اسميهما، أن "صادرات النفط من حقول الجنوب ارتفعت إلى ٣,٥٣٥ مليون برميل يوميا في كانون الأول، من ٣,٥ مليون برميل في الشهر السابق".

وترتفع صادرات الجنوب مع سعي العراق لتعويض توقف الشحنات من حقول كركوك بالشمال في منتصف تشرين الأول، بعدما استعادت القوات العراقية السيطرة على الحقول.

■ أمانة مجلس الوزراء: برنامج إعادة الإعمار في العراق سيغطي كل المحافظات

أكدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أن برنامج إعادة الإعمار في العراق سيغطي كل المحافظات، مشيرة الى أن إعادة الإعمار الشامل أصبح هدفاً أساسياً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي.

وقالت الامانة في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠١٧ بتكليف الوزارات والمحافظات المعنية بأخذ الإجراءات التنفيذية اللازمة فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية في المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية بحسب وثيقة الإطار العام للخطة التي أقرها مجلس الوزراء في قرارين سابقين".

وأضافت الامانة، إن "ذلك يأتي لغرض إلزام تلك الجهات بالتقيد بمضامين الخطة التي بُنيت على استقراء دقيق لحجم الاضرار في كل المحافظات التي تضررّت نتيجة الاعتداءات الإرهابية التي طالت المنشآت الاقتصادية والبنى التحتية والمساكن، والتي لم تقتصر على المحافظات المحررة فقط"، مشيرة الى أن "سعي الحكومة، والتوجيهات المستمرة لرئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، بالعمل على ضمان عودة النازحين الذين مازال نصفهم تقريباً (بحدود ٢,٥ مليون نسمة) في المخيمات، أو في المناطق الأخرى، يقتضي إيلاء وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين الاهتمام المطلوب وأهمها الماء الصالح للشرب، والطاقة الكهربائية، والخدمات التربوية، والخدمات الصحية، فضلاً عن إزالة الألغام والمتفجرات التي تهدد حياة المواطنين في العديد من المناطق، وهو ما يطلق عليه برنامج دعم الاستقرار".

وبينت الامانة في بيانها، "لقد أكدت توجيهات المرجعية الدينية ذلك حين طالبت الحكومة بالعمل على إعادة النازحين وتحقيق الاستقرار في مناطقهم وتأمين الخدمات الأساسية لهم"، لافتاً الى أن "إعادة الاعمار الشامل في كل محافظات العراق، أصبح هدفاً أساسياً لتوجيهات رئيس الوزراء، حين أعلن بأن لا تقتصر خطط إعادة الاعمار على المناطق المحررة، انما تمتد الى كل المحافظات التي تضررت بشكل مباشر من العمليات الإرهابية التي طالت الكثير من المشاريع والخدمات والمساكن، أو بشكل غير مباشر نتيجة إيقاف العديد من الأنشطة والخدمات في مناطق مختلفة بسبب الانشغال بتأمين متطلبات المعركة وإدامة زخمها خلال سنوات محاربة داعش مع انخفاض موارد الدولة بشكل كبير نتيجة انهيار أسعار النفط، حتى تمكنت قواتنا البطلة من تحقيق النصر الكبير".

وتابعت الأمانة، "لذلك، فأن برنامج إعادة الإعمار في العراق سواء من خلال المؤتمر الدولي الذي سيعقد في الكويت، أو من خلال موازنة الدولة، لاسيما برامج الإقراض التنموي، سيغطي كل المحافظات، وسيكون لإطلاق الفرص الاستثمارية الكبرى عام ٢٠١٨ دور مهم في إنعاش الوضع الاقتصادي وامتصاص معدلات البطالة، وقد تضمنت خارطة الفرص الاستثمارية التي أعدّتها الهيئة الوطنية للاستثمار عشرات المشاريع الكبرى المنتشرة مواقعها في كل المحافظات".

وأوضحت الأمانة العامة أنها تعلن ذلك لـ "تطمئن كل مواطنينا الكرام في المحافظات كافة بأن عجلة البناء والتنمية ستنطلق بقوة، وان ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء عن العزم على أن يكون عام ٢٠١٨ عام الإعمار والاستثمار يقوم على خطة بُنيت بشكل دقيق بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات الأخرى، والدعم الدولي المنتظر".

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي أعلن، في (٣٠ كانون الأول ٢٠١٧)، أن الإعمار سيشمل جميع المحافظات، لأن جميعها تضررت.

خارج الحدود

Out of Borders

لندن

الدولار يستهل تداولات 2018 بانخفاض واليورو يتألق

ارتفع اليورو لأعلى مستوى في أربعة أشهر مقابل الدولار المتراجع على نطاق واسع يوم الثلاثاء أول يوم تداول في ٢٠١٨ وسط تفاؤل بوضع اقتصادي أفضل في منطقة اليورو. وأنهى اليورو ٢٠١٧ بتحقيق أفضل أداء سنوي مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٣، في ظل تحسن الاقتصادات الأوروبية وتنامي التوقعات بأن يقلص البنك المركزي الأوروبي برنامجه للتحفيز النقدي، مما يعزز الطلب على العملة الموحدة. وبدأ اليورو العام بتعزيز تلك المكاسب ليرتفع ٠,٣ بالمئة إلى ١,٢٠٤٦ دولار بحلول الساعة ٠٨٣٩ بتوقيت غرينتش، ليقترب من مستوى ١,٢٠٩٢ دولار الذي سجله في أيلول وهو الأعلى منذ أوائل ٢٠١٥. وارتفعت العملة الأوروبية الموحدة أيضا مقابل الين الياباني إلى ١٣٥,٦٤ ين لتبلغ مستويات لم تسجلها منذ أواخر ٢٠١٥. وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات رئيسية إلى ٩١,٩٣٢ وهو أدنى مستوياته منذ أيلول. وبالنسبة لعام ٢٠١٧ بالكامل، تراجع مؤشر الدولار بما يزيد على ٩,٨ في المئة لتسجل العملة الأميركية أسوأ أداء سنوي منذ ٢٠٠٣. وارتفعت العملات المرتبطة بالسلع الأولية بعد صعود أسعار المعادن والنفط كما زاد الدولار الأسترالي ٠,٤ بالمئة ليبلغ ٠,٧٨٣٦ دولار أمريكي مسجلا أعلى مستوياته منذ تشرين الأول. واستقرت عملة بتكوين، أكبر وأشهر العملات الرقمية، عند ١٣ ألفا و٤٩٦ دولاراً بعد أن تراجعت في وقت سابق اثنين في المئة في بورصة بتستامب ومقرها لوكسمبورج. وبدأ الجنيه الاسترليني أول يوم تداول لعام ٢٠١٨ بالارتفاع لأعلى مستوى في ثلاثة أشهر مقابل الدولار. وسجل الاسترليني في ٢٠١٧ أفضل أداء سنوي مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٩ بزيادة بلغت نحو عشرة في المئة، وعزز تلك المكاسب يوم الثلاثاء. وارتفع الاسترليني ٠,٤ بالمئة إلى ١,٣٥٥٨ دولار وهو أعلى مستوى له منذ ٢٥ أيلول، بينما استقرت العملة البريطانية أمام اليورو عند ٨٨,٨٨ بنس.

كوريا

هيونداي موتور وكيا موتورز تتوقعان تعافيا بطيئا للمبيعات في 2018

توقعت شركتا هيونداي موتور وكيا موتورز الكوريتان الجنوبيتان أمس الثلاثاء نمواً نسبته أربعة بالمئة في المبيعات في ٢٠١٨، بما يشير إلى تعاف بطيء من ركود مرتبط بنقص السيارات الرياضية المتعددة الأغراض (إس. يو. في) في الولايات المتحدة وتوترات دبلوماسية مع الصين. وقالت هيونداي ووحدتها الأصغر حجما كيا إن من المتوقع أن يتباطأ الطلب في السوقين الأميركية والصينية، في الوقت الذي كشفتا فيه عن مبيعات مجمعة مستهدفة قدرها ٧,٥٥ مليون سيارة هذا العام من ٧,٢٥ مليون سيارة في العام الماضي. وقالت هيونداي موتور في بيان "من المتوقع أن تكون ظروف السوق صعبة بسبب التباطؤ في أسواق رئيسية مثل الولايات المتحدة والصين واستمرار تدني معدل نمو الاقتصاد العالمي والحماية التجارية في دول كبرى". وانخفضت المبيعات سبعة بالمئة العام الماضي مقارنة مع ٢٠١٦، لتقل كثيرا عن المستوى المستهدف للشركتين البالغ ٨,٢٥ مليون سيارة وتأتي دون المستهدف للعام الثالث على التوالي، في الوقت الذي يزداد فيه تخلى المشترين في الصين والولايات المتحدة عن السيارات السيدان لصالح السيارات الرياضية المتعددة الأغراض. كما تضررت مبيعات الشركة في أكبر سوق للسيارات في العالم جراء خلاف دبلوماسي بين الصين وكوريا الجنوبية بشأن نشر سيئول لنظام دفاع صاروخي أمريكي، على الرغم من أن البلدين إتفقا في الآونة الأخيرة على تطبيع العلاقات. وبينما تعتزم هيونداي موتور توفير المزيد من السيارات الرياضية المتعددة الأغراض في الولايات المتحدة والصين هذا العام، يقول محللون إن الطرز الجديدة مثل سنتافي الرياضية التي أعيد تصميمها قد تأتي في وقت متأخر للغاية في العام مما يستبعد معه أن تؤثر بشكل كبير على المبيعات. وقال تشانج مونج-كو رئيس مجلس إدارة مجموعة هيونداي موتور في بيان إن الشركة ستدخل أسواقا جديدة مثل جنوب شرقي آسيا إذ من المتوقع أن تزداد الحماية التجارية في مناطق أخرى.